المجمع 7 (2013/1434)، 249-284

الإمام أبو إسحاق الشاطبيّ وآثاره النحويّة:

وقفة عند مقاصده الشافية في شرح ألفيّة ابن مالك

محمد عدنان جبارين

تلخيص:

يتوقف الباحث عند أربع نقاط هامّة في بحثه هذا؛ الأولى: حياة الإمام الشاطبيّ العامّة، والثانية: حياته العلميّة، والثالثة: آثاره النحويّة، والرابعة: منهج التناول في كتابه: "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، ويركّز على الجانب النحويّ عند إمام من علماء أصول الفقه؛ فيشير إلى كتبه النحويّة التي ألّفها، ويستعرضها، ثمّ يتحدّث عن كتابه "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"؛ إذ هو من أهمّ بصماته التي وصلت إلينا من شروحاته النحويّة، فيستعرض أهم ما ميّز هذا الكتاب الضخم الذي اختصّ في شرح ألفيّة ابن مالك، إذ اتَّبَعَ فيه الإمام الشاطبيّ منهجًا متينًا دلَّ على سعة فكره، ومتانة علمه، وقد برز هذا المنهج بصورة جليَّة في اهتمامه بالمعنى المعجميّ والسياقيّ، وتركيزه على الجانبين: الإعرابيّ، والصرفيّ، واستخدامه لأساليب متنوّعة ومختلفة في تحليله النحويّ.

حياة الإمام الشاطبيّ العامّة:

الشاطبيّ[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن

[1] الشاطبيّ: نسبة إلى شاطبة، قال ياقوت الحموي: "شاطبة بالطاء المهملة، الباء الموحدة، مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة وهي مدينة كبيرة قديمة". انظر: الحمويّ؛ ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1979م، 309/3.

ملحوظة: لُقِّب بالشاطبيّ عدد من علماء الأندلس، ولكن لم يشتهر منهم على مستوى العامّة سوى اثنين؛ أحدهما: أبو إسحاق الشاطبيّ صاحب هذه الترجمة، وثانيهما: أبو القاسم بن فِيرُّة بن خلف بن أحمد الرُّعينيّ الأندلسيّ الضرير، ناظم الشاطبيّة الكبرى التي سماها "حرز الأماني ووجه التهاني" وهي في القراءات السبع، وله الشاطبيّة الصغرى وهي رائيّة، ولد في آخر سنة 538هـ بشاطبة من الأندلس وتوفي بمصر سنة 590 هـ.

راجع: المجاري؛ محمد، برنامج المجاري، تح: محمد أبو الأجفان، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982م، ص: 95؛ 96 ؛114. والسيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م، 260/2.

علي[1].

وُلد وترعرع في ظلّ مملكة غرناطة التي حفلت بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء، وقد بلغت الحياة الفكريّة فيها رشدها وذروتها، ورُبَّما من أجل ذلك فضّل الإمام الشاطبيّ البقاء في هذا الجوّ العلميّ الناضج، ولم يقم بالرحلة خارج بلده بل لازم غرناطة إلى أن توفي فيها.

وقد حظيت مملكة غرناطة بمؤسستين علميتين عظيمتين؛ أولاهما: الجامع الأعظم بأَلْمَرِيَّة[2]، الذي كان محطة عبادة وعلم تنتظم فيه حلقات الدروس، ويقصده جمع كبير من الطلبة النابغين، وقد حظي هذا الجامع بزمرة من المُدَرِّسين المشهورين في ذلك العصر؛ منهم: أبو بكر أحمد ابن جُزي (785هـ) شيخ الإمام الشاطبي، وأبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن خاتمة (770هـ) الذي تصدّر للإقراء[3].

---

[1] الشاطبيّ؛ إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى – مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 2007م، 1/1. والزركلي؛ خير الدين, الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م، 222/3. وكحالة؛ عمر رضا, معجم المؤلفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية)، بيروت: مكتبة المثنى؛ ودار إحياء التراث العربي، د.ت، 118/1-119. والجابي؛ بسام عبد الوهاب, معجم الأعلام (معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، قبرص: الجَفَّان والجابي للطباعة والنشر، 1987م, ص24.

[2] أَلْمَرِيَّة: واحدة من الولايات الكبيرة في مملكة غرناطة، فقد كانت تشتمل على ثلاث ولايات؛ هي: ولاية غرناطة، وولاية أَلْمَرِيَّة، وولاية مالَقَة، وكل منها تضمّ مدنًا وقرى وقلاعًا . انظر: الحموي، معجم البلدان، 43/5؛ 119 – 120. وابن الخطيب؛ لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر: مكتبة الخانجي، ط2، 1973م، 93/1-97 . والحجي؛ عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي، دمشق: دار القلم، ط3، 1987م، ص518.

[3] المُجاري، برنامج المُجاري، ص: 18؛ 20؛ 27؛ 40؛ 105؛ 106؛ 119. والتُّنْبُكْتِيّ؛ أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 2004م، 98/1.

وثانِيَتُهُما: المدرسة النصريّة [1] التي أنشأها السلطان أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل المعروف بِـ "يوسف الأول" في منتصف القرن الثامن الهجريّ، وقد استمرت هذه المدرسة ببثّ العلم والمعرفة إلى آخر عهد المسلمين بالأندلس، وكان من أشهر المُدَرِّسين فيها أبو سعيد فرج بن لبّ (782هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن فتوح العقيلي (867هـ) [2].

وقد نُقِشت على أحد جدرانها قصيدة لسان الدين ابن الخطيب (776هـ) التي مطلعها[3]:

أَلا هَكَذا تُبْنى المَدارِسُ لِلْعِلْمِ وَتَبْقى عُهودُ المَجْدِ ثابِتَةَ الرَّسْمِ

وإلى جانب هاتين المؤسستين وجدت، كذلك، بيوت العلماء التي كانت تعقد فيها مجالس العلم، وكان لهذا الجوّ العلميّ الأثر الكبير الذي ساعد في تكوين شخصية الإمام الشاطبيّ العلميّة والدينيّة؛ إذ اجتمع له أخذ المعارف العقليّة والنقليّة من خيرة العلماء ذوي الشهرة الذائعة والأثر الهامّ في الثقافة العربيّة؛ فقد أقبل الإمام الشاطبيّ على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، ولم يكتف بعلم دون علم؛ بل أخذ في تعاطي شتّى العلوم مقولها ومنقولها؛ مبتغيًا بذلك الوقوف على مقاصد الشريعة وأسرارها، وفي ذلك قال:"لم أزل منذُ فُتِقَ للفهمِ عَقْلي، ووُجِّهَ شطرَ العلمِ طلبي، أنظرُ في عقلياتِه وشرعياتِه، وأصولِه وفروعِه، لم أقتصرْ منْهُ على علمٍ دونَ علمٍ، ولا أفردتُ عن أنواعِه نوعًا دونَ آخر، حسبما اقتضاه

---

[1] سميت المدرسة النصريّة نسبة إلى ملوك بني نصر، ودولة بني نصر أسسها أول ملوكهم الغالب بأمر الله أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الخزرجيّ الأنصاريّ المعروف بابن الأحمر. انظر في ذلك: ابن الخطيب؛ لسان الدين، اللمحة البدريّة في الدولة النصريّة، تح: محبّ الدين الخطيب، القاهرة: المطبعة السلفية، 1926م، ص: 21 – 23 . وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 119/1. والمُجاري، برنامج المُجاري، ص: 9 ؛ 10 ؛ 11 ؛ 27.

[2] ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 1/ 508- 509. والمُجاري، برنامج المُجاري، ص: 18؛ 27 ؛ 119. والتُّنْبُكْتيّ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، 4/2.

[3] المَقَّري؛ أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1968م، 6/ 482.

الزمانُ والمكانُ، وأعطتْهُ المُنَّةُ المخلوقةُ في أصلِ فطرتي؛ بل خضتُ في لُجَجِهِ خوضَ المحسنِ للسباحةِ، وأقدمتُ في ميادينِهِ إقدامَ الجريءِ حتى كدتُ أتلفُ في بعضِ أعماقِهِ، أو أنقطعُ في رفقتي التي بالأنسِ بها تجاسرتُ على ما قُدِّر لي، غائبًا عن مقالِ القائلِ وعذلِ العاذلِ، ومُعْرِضًا عن صدِّ الصادِّ ولومِ اللائِمِ؛ إلى أنْ مَنَّ عَلَيَّ الربُّ الكريمُ الرؤوفُ الرحيمُ؛ فَشَرَحَ لي مِنْ معاني الشريعةِ ما لمْ يَكُنْ في حسابي، وأَلْقى في نَفْسي القاصرةِ أنَّ كتابَ اللهِ وَسنةَ نبيِّهِ لَمْ يَتْرُكا في سبيلِ الهدايةِ لقائلٍ ما يقولُ، وَلا أبْقَيَا لِغَيْرِهِمَا مجالاً يُعْتَدُّ فِيهِ..."[1].

وَقَدْ آلى الشاطبيُّ على نفسِهِ ألاّ يخالف الكتابَ وَالسنةَ؛ فَأَخَذَ يحاربُ كلَّ دخيلٍ على شريعةِ اللهِ، ويقاوم أهل البدع فكانت نتيجة ذلك ما عبَّر عنه بقوله: "فقامت عليَّ القيامة، وتواترت عليَّ الملامة، وفوَّق إليَّ العتاب سهامه، ونُسِبْتُ إلى البدعة والضلالة، وأُنزِلْتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة..."[2].

ولما وجد الإمام الشاطبيّ اتهامات العامّة والخاصّة من ذوي الأهواء له قد كثرت، لم يزده ذلك إلا ثباتًا؛ فلم يتعرّض لذمّ أولئك المبتدعين؛ بل تعامل معهم معاملة العالم الواعي؛ امتثالًا لأمر الله عزَّ وجلّ:﴿ادْعُ إلى سَبيلِ رَبِّكَ بالْحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجادِلْهُم بالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:125].

إنّ انتشار البدع وظهور المبتدعين في زمن الإمام الشاطبيّ جعلاه يكتب كتابه "الاعتصام" الذي تحدّث فيه عن تلك البدع وما يرتبط بها من زيغ المنحرفين عن نهج كتاب الله وسُنّة رسوله، صلّى الله عليه وسلّم، بشكل مفصّل؛ حتى إنّه قال متألّمًا[3]:

بُليتُ، يا قَوْمُ، وَالبَلْوى مُنَوَّعَةٌ ... بِما أُداريهِ حَتَّى كادَ يُرْديني

دَفْعَ المَضَرَّةِ، لا جَلْبًا لِمَصْلَحَةٍ ... فَحَسْبِيَ اللهَ في عَقْلي وَفي ديني

---

[1] الشاطبيّ؛ إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تح: عبد الرزّاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1996م، 17/1.

[2] الشاطبيّ، الاعتصام، 19/1.

[3] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

وقد بثّ الإمام الشاطبيّ ما يؤمن به، وكشف عمّا ينكره في مجالس علمه التي كان يدرّسُ فيها طلبته؛ إضافة إلى مصنَّفاته التي ذكر فيها ذلك.

توفي الإمام الشاطبيّ يوم الثلاثاء الموافق للثامن من شعبان سنة سبعمائة وتسعين هجرية (790هـ)؛ في عهد السلطان محمد بن يوسف بن إسماعيل[1].

حياة الإمام الشاطبيّ العلميّة:

كان الإمام الشاطبيّ من العلماء الذين برعوا في شتى العلوم؛ إذ كان يتمتع بثقافة واسعة، فالمتتبّع لكتابه **"الإفادات والإنشادات"**، على سبيل المثال، يجده جمع فيه بين علوم متنوعة؛ مثل: علوم العربيّة كاللغة والأدب، والنحو والصرف، وعلوم الشريعة الإسلامية كالتفسير، والحديث، والعقيدة، وعلوم الكلام كالمنطق، والجدل. وقد قال عنه التُّنْبُكْتِيّ: "كتاب الإفادات والإنشادات في كراسين فيه طرف، وتحف، ومُلح أدبيّات وإنشادات"[2]. وقد جمع فيه الإمام الشاطبيّ عددًا من المحاضرات والمذاكرات المرويّة عن شيوخه وأقرانه من علماء الأندلس والمغرب، فاحتوت على الأبيات الشعريّة مختلفة الأغراض، والموضوعات النثرية ذات الفوائد العلميّة المتنوّعة. وقد حقَّقَ الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى عام 1983م عن مؤسسة الرسالة في بيروت، وبلغ عدد صفحاته 238 صفحة بما في ذلك مقدمة المحقّق[3].

أمّا مؤلفاته الأخرى، فقد أجاد فيها وبرع؛ فكانت كما وصفها التُّنْبُكْتِيّ: "تآليف جليلة مشتملة على أبحاث نفيسة، وانتقادات، وتحقيقات شريفة"[4]. وقد وصفها في موضع آخر

---

[1] المُجاري، برنامج المُجاري، ص122. والتُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 37/1. والمراغي؛ عبد الله مصطفى، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، القاهرة: الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، د.ت، 205/2. والحجوي؛ محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المدينة المنوّرة: المكتبة العلمية، 1977م، 82/4.

[2] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

[3] مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(13).

[4] التُّنْبُكْتِيّ، 34/1.

بقوله:"تواليف نفيسة اشتملت على تحقيقات، وتحريرات للقواعد، واستنباطات جليلة"[1].

ومن أبرز تلك المؤلفات:

-**"الاعتصام"**، وقد ذكره أبو عبد الله المُجاري باسم "الحوادث والبدع"[2]؛ لأنّ موضوعه الأساسيّ هو إبراز خطورة البدع والمبتدعات من الأمور، وقد تحدّث فيه الإمام الشاطبيّ عن البدع فعرّف بها، وأثبت خطورتها من خلال ما عرضه من آيات قرآنيّة وأحاديث نبويّة؛ إضافة إلى القصص الواقعيّة والآثار المرويّة التي ساقها للعبرة والموعظة الحسنة.

-**"المجالس"** ذكره التُّنْبُكْتِيّ من ضمن مؤلفات الإمام الشاطبيّ؛ فقال:"كتاب المجالس شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري؛ فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلاّ الله"[3].

-**"الموافقات"** ذكر أبو عبد الله المُجاري ضمن كتب الإمام الشاطبيّ؛ فقال:"وله -رحمه الله- تآليف؛ منها: كتاب الموافقات، سمعت بعضه عليه"[4]. وقد وصف التُّنْبُكْتِيّ كتاب الموافقات قائلاً: "كتاب جليل القدر لا نظير له"[5]. وكان الإمام الشاطبيّ حين صنّف كتابه المذكور قد سماه: "عنوان التعريف بأسرار التكليف"، ثم عدل عن هذه التسمية لرؤيا رآها أحد شيوخه تتعلّق بالكتاب، قال له: "رأيتك البارحة في النوم وفي يدك كتاب أَلَّفْتَهُ؛ فسألتُكَ عنه فأخبرتني أنَّه كتاب الموافقات، قال: فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة؛ فتخبرني أنك وفَّقْتَ به بين مَذْهَبَي ابن القاسم وأبي حنيفة.."[6].

---

[1] التُّنْبُكْتِيّ، 35/1.

[2] المُجاري، برنامج المُجاري، ص118. ومقدّمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(14).

[3] التُّنْبُكْتِيّ، 35/1. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(14).

[4] المُجاري، برنامج المُجاري، ص118.

[5] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

[6] الشاطبيّ؛ إبراهيم بن موسى، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، تقديم: بكر بن عبد الله، الخُبَر – العقربية (المملكة العربية السعودية): دار ابن عفان، 1997م، ص: 10–11. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(13) – (14).

- ومنها مجموعة من الفتاوى؛ جمعها، وحقَّقها الدكتور محمد أبو الأجفان، وقد بلغ عددها 60 فتوى في الفقه، والحديث، والعقيدة، والبدع، وصدرت في كتاب؛ في 256 صفحة، في تونس، عام 1984م؛ وُسِمَ بِـ"**فتاوى الإمام الشاطبيّ**".

أمّا الشعر فقد كان الإمام الشاطبيّ من المقلّين المبدعين في قوله، ومنه قصيدة طويلة قالها بعد أن طلب الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق (781 هـ) من شعراء الأندلس وعلمائها أمداحًا لكتاب الشفاء للقاضي عياض[1]؛ ليجعلها في طالعة شرحه عليه، منها الأبيات الآتية[2]:

يا مَنْ سَمَا لِمَراقِي المَجْدِ مَقْصَدُه ... فَنَفْسُهُ بنَفيسِ العِلْمِ قَدْ كَلِفَتْ

هَذِي رياضٌ يَروقُ العَقْلَ مَخْبَرُها ... هِيَ الشِّفا لِنُفوسِ الخَلْقِ إنْ دَنِفَتْ

فَيا أَبا الفَضْلِ حُزْتَ الفَضْلَ في غَرَضٍ ... بِهِ أَقَرَّتْ لَكَ الأَعْلامُ وَاعْتَرَفَتْ

وَكُنْتَ بَحْرَ عُلومٍ ظَلَّ ساحِلُهُ ... مِنْهُ اسْتَمَدَّتْ عُيونُ العِلْمِ وَاغْتَرَفَتْ

وقد قال الإمام محمد بن العباس التَّلْمَسانِيّ[3] عن أبيات هذه القصيدة: "هذه الأبيات من

---

[1] القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، فقيه محدث ، ولد سنة 476 هـ، من مصنّفاته:" الشفا في التعريف بحقوق المصطفى"، و"الغنية" الذي تحدّث فيه عن شيوخه، و"إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم"، وقد توفي سنة 544هـ. انظر؛ مثلاً: مخلوف؛ محمد بن محمد، شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية، القاهرة: المطبعة السلفيّة، 1930م، ص140. ومراد؛ يحيى، معجم تراجم أعلام الفقهاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، ص: 275 – 276.

[2] الشاطبيّ؛ إبراهيم بن موسى، الإفادات والإنشادات، تح: د. محمد أبو الأجفان، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983م، ص150. والتُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 1/ 36- 37.

[3] محمد بن العباس التَّلْمَسانِيّ: أبو عبد الله، أخذ العلم عن أئمة؛ منهم: ابن مرزوق الحفيد (781 هـ)، وأخذ عنه جماعة منهم: ابن مرزوق الكفيف (901 هـ)، والونشريسي (914 هـ)، له شرح على جمل الخونجي وغيرها، توفي سنة 871هـ.

ويمكن أن يكون التَّلْمَسانِيّ: أبا عبد الله الشيخ الفقيه النحوي الذي أخذ العلم عن أعلام؛ كابن مرزوق الكفيف، له شرح مشكلات مورد الظمآن، كان بالحياة سنة 920هـ. انظر: مخلوف؛ محمد بن محمد، شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، 1/ 381 – 382؛ 399.

أحسن ما قيل فيه"[1].

وتتجلّى مكانة الإمام الشاطبيّ بوضوح في أقوال معاصريه، وفي أقوال من جاؤوا بعده؛ فقد وصفوه بصفات حميدة، وأثنوا على علمه، ومن أولئك تلميذه أبو عبد الله المُجاري الذي قال عنه: "الشيخ الإمام العلاّمة الشهير، نسيج وحده وفريد عصره"[2]، والتُّنْبُكْتِيّ الذي قال عنه: "الإمام العلاّمة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصوليًا مفسِّرًا فقيهًا، محدِّثًا لغويًّا بيانيًّا نظَّارًا، ثبتًا ورعًا صالحًا زاهدًا سنيًّا، إمامًا مطلقًا، بحّاثًا مدققًا جدليًّا، بارعًا في العلوم؛ من أفراد العلماء المحقّقين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفنّنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون: فقهًا، وأصولاً، وتفسيرًا، وحديثًا، وعربيّة، وغيرها؛ مع التحرّي والتحقيق"[3]. وقد نقل التُّنْبُكْتِيّ عن الإمام ابن مرزوق الحفيد[4] قوله في الإمام الشاطبيّ: "إنّه الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقّق العلاّمة الصالح"[5].

وممّا يدلّ، كذلك، على المكانة الرفيعة للإمام الشاطبيّ وينبئ عن إمامته وإبداعه، ما كان يدور من محاورات، ومناظرات، ومباحثات بينه وبين علماء عصره؛ ذكر التُّنْبُكْتِيّ بعضها قائلاً: "فاق الأكابر، والتحق بكبار الأئمة في العلوم، وبالغ في التحقيق، وتكلّم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم، كالقبّاب، وقاضي الجماعة الفِشْتالي، والإمام ابن عرفة، والولي الكبير أبي عبد الله بن عباد، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أَجْلَتْ عن ظهوره فيها وقوة عارضته وإمامته، منها: مسألة مراعاة الخلاف في المذهب؛ له فيها بحث عظيم مع الإمامين القبّاب وابن عرفة، وله أبحاث جليلة في التصوّف وغيره، وبالجملة فقدره في العلوم فوق ما يُذكر، وتحليته في التحقيق فوق ما يشهر"[6].

---

[1] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 37/1.

[2] المُجاري، برنامج المُجاري، ص116.

[3] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 33/1.

[4] الإمام ابن مرزوق الحفيد: هو شيخ الإمام الشاطبي؛ المتوفى سنة 781هـ.

[5] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 34/1.

[6] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 34/1 - 35.

وقد تلقّى الإمام الشاطبيّ العلم عن كثير من العلماء الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلميّة، وفي تثقيفه بمعارف عقليّة ونقليّة كثيرة؛ ومن أولئك العلماء: **أبو عبد الله محمد بن علي بن الفَخّار البِيريّ**[1]، ومنهم: **أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن القرشي التَّلْمَسانِيّ المَقَّرِي**[2]، عُرِفَ بالمَقَّرِي الكبير أو المَقَّري الجدّ[3]، ومنهم: **أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسني السبتي**، ولد بسبتة سنة 697هـ[4]، ومنهم: **أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي**، ولد سنة 710هـ ببجاية [5]؛ ثم عاد إلى تلمسان سنة 765هـ، وتوفي بها سنة 771هـ، على الراجح[6]. ومنهم: **شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق الخطيب**، ولد بتلمسان سنة 710هـ[7]. ومنهم: **أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد**

---

[1] البيريّ: نسبة إلى مدينة البيرة الأندلسية، تبعد هذ المدينة عن غرناطة ستة أميال. انظر؛ مثلاً: الحموي، معجم البلدان،1/ 244 – 245. وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 1/ 91 – 93.

[2] المُجاري، برنامج المُجاري، ص119. والتُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 75/2.

[3] عُرِفَ أبو عبد الله محمد بالمَقَّرِي الكبير أو المَقَّري الجد؛ تمييزًا له عن حفيده أبي العباس أحمد المَقَّري صاحب كتاب "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب"، وقد ذكر التُّنْبُكْتِيّ ضبط كلمة المقري عندما تحدّث عن المقري الجدّ؛ فقال:" بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة، كذا ضبطه الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في كتابه "العلوم الفاخرة"، وكذا الونشريسي، وزاد أنّها قرية من قرى بلاد الزاب من إفريقية سكنها سلفه ثم تحوّلوا لتلمسان، وبها ولد ونشأ وأقرأ وقرأ...". انظر: التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 75.

[4] ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيد جاد الحق، القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1966م، 352/3. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(7).

[5] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 308؛ 310. ومخلوف، شجرة النور الزكيّة، المطبعة السلفية، ص234. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(9).

[6] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 309؛ 311. وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 303/2.

[7] ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 260/3. والتُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 111/2.

بن لُبّ التغلبيّ الأندلسيّ الغرناطيّ [1]، ولد سنة 701هـ [2].

ومنهم: **أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسي البَلَنْسِيّ**، ولد سنة 724هـ، وتوفي سنة 782هـ[3].

مؤلفات الإمام الشاطبيّ النحويّة:

من أبرز مؤلفات الإمام الشاطبيّ النحويّة:

-"**الأصول العربيّة**"، وقد ذكره الأمام الشاطبيّ في مقاصده الشافية في عدد من المواضع[4]، وقد أشار التُّنْبُكْتِيّ أنّه أتلف[5].

-"**عنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق**"، وقد أشار الإمام الشاطبيّ إليه في مقاصده الشافية[6]، وقد ذكره التُّنْبُكْتِيّ؛ فقال: "..وله أيضًا كتاب عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق،

---

[1] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 4/2. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(6).

[2] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 5/2 . ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(6).

[3] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 117. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(7).

[4] الشاطبي، المقاصد الشافية: 346/1 ؛ 499 ، 68/2 ؛ 162 ، 181/4 ؛ 494 ، 72/5 ؛ 115؛ 294؛ 310؛ 526 ، 428/6 ، 428/7 ، 96/8 ، 120/9؛ 194. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية،1/(11) ؛ (21). مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية صفحة (21)؛ على سبيل المثال: "ألّفَ أبو إسحاق كتابًا في هذا الغرض سماه "الأصول العربيّة"، وقد ذهبت به الأيام، لكنّ علمه منثور في هذا الشرح؛ يستدعيه حين يقتضيه المقام؛ فإذا قال ابن مالك؛ مثلاً: "والأصلُ في المبني أن يُسَكَّنا" نرى الشاطبي يُحَدِّثنا حديثًا جيّدًا عن الأصل القياسي، والأصل الاستعمالي، ويقول: وهذه المسألة مبسوطة في "الأصول العربية".." .

[5] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

[6] الشاطبي، المقاصد الشافية: 387/4 ، 279/6 ، 370/7 ، 8/ 241 ؛ 308 ؛ 450 . ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(12).

وكتاب أصول النحو، وقد ذكرهما معًا في شرح الألفيّة"[1]، وأشار إلى تلفه في حياة مؤلفه[2].

-"**المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية**"، وهو من أوفى شروح الألفيّة وأوسعها؛ إذ بسط فيه الإمام الشاطبيّ المسائل النحويّة، وأيّدها بالأمثلة المتنوّعة، وناقش فيه القضايا الخلافيّة، وأكثر من الفوائد. وقد قال التُّنْبُكْتِيّ عن هذا الشرح: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا، فيما أعلم"[3].

والخلاصة هي النَظم الذي استخلصه ابن مالك من أرجوزته الكبرى"الكافية الشافية"، وتعرف تلك الخلاصة بالألفيّة، وقد عني بها عدد من العلماء؛ من بعده، فأقبلوا على شرحها؛ منهم، مثلاً: ابن النّاظم (686هـ)، وابن هشام (761هـ)، وابن عقيل(769هـ)، والإمام الشاطبيّ (790هـ) الذي بيّنَ مسلكه في آليات شرحه على الألفيّة؛ فقال: "وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخي-رضي الله عنهم- في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتتبُّعِهِ بِقَدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقتُ والحال..، وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليدًا دون أن يتحرَّر معنى الكلام أو يظهر وَجْهُهُ..، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها. هذا ما جمعتُ مما شَهِدْتُهُ، وعَرَفْتُهُ، وأَخَذْتُهُ عن أشياخي"[4].

أمّا سبب تسمية هذا الشرح بِـ "المقاصد الشافية"؛ فأشار الإمام الشاطبيّ إلى ذلك في ختام شرحه المذكور؛ فقال: "وقد كمل بحمد الله الغرض المقصود، وحصل بفضل الله إنجاز الموعود، وأنا أرجو أن ينفع الله به المفيد والمستفيد، إنَّه حميد مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلًا بإبداء معاني الخلاصة غنيًا عن المزيد، مُنْهِضًا إلى أَوْجِ الاستبصار عن

---

[1] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

[2] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(12).

[3] التُّنْبُكْتِيّ، نيل الابتهاج، 35/1.

[4] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 487/9.

حَضيض التقليد؛ ولذلك وسمته بِـ "المقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية"، ولعمري إنّ مُطالِعَهُ لَيَطَّلِعُ منه على كثيرٍ من أسرار علم اللسان..."[1].

وقد قامت جامعة أم القرى في المملكة العربيّة السعوديّة، ممثَّلَة بأعضاء معهد البحوث العلميّة ومركز إحياء التراث؛ بتحقيق هذا الشرح، وطباعته طبعة أولى عام 2007م؛ في عشرة أجزاء، خُصِّصَ آخرها للفهارس.

ومن هنا فإنّ المُؤلَّف النحويّ الوحيد الذي وصل إلينا، من شروحات الإمام الشاطبيّ النحويّة، ولم يختفِ أثره هو شرحه على ألفية ابن مالك الموسوم بِـ"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"؛ وفيما يأتي، سيبرز الباحث منهج التناول عند الإمام الشاطبيّ في تحليله النحويّ في هذا الشرح.

منهج التناول في التحليل النحويّ:

لقد اتَّبَعَ الإمام الشاطبيّ في تحليله النحويّ منهجًا متينًا دلَّ على سعة فكره، وغزارة علمه، وقد برز هذا المنهج بصورة جليَّة في الآتي:

- **الاهتمام بالمعنى:**

إنّ شرح مفردات الألفيّة، وبيان دلالتها ومطابقتها للمعنى المراد يتجلّى بكثرة في المقاصد، ومن ذلك ما بيّنه الإمام الشاطبيّ من معاني لبعض مفردات قول ابن مالك[2]:

قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خيرَ مالِكِ

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 494/9. ومقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/(12)؛ إذ يذكر محققو الشرح السبب في تسمية هذا الكتاب بِـ"المقاصد": " ويرجع ذلك – فيما يبدو- إلى أمرين تعاونا على هذه التسمية؛ أولهما: حديثه المستفيض عن المقاصد في كتابه "الموافقات"، وهو يمثّل القسم الثالث من هذا الكتاب، وثانيهما: مقالة ابن مالك في صَدْر ألفيَّتِه:

وأَسْتَعينُ اللهَ في أَلْفِيَّهْ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِها مَحْوِيَّهْ

فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقًا مع اتجاه صاحبه...".

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 3/1.

فقال عن معنى الحمد: "..أمّا الحمد فمعناه الثناء على الله تعالى بصفات الكمال والإنعام والإفضال، وهو أعمُّ من المَدحِ والشُّكرِ؛ لأنّ المَدحَ ثناءٌ على ما هو عليه من أوصاف الكَمَالِ والجَلالِ، والشكر ثناءٌ على ما هو منه من أوصاف الإنعامِ والإفضال، فالحمدُ يشملهما"[1].

وقال عن معنى كلمة "الربّ": "هو السيّد القائم على الأشياءِ المُصلحُ لها، يقال: ربَّهُ يَرُبُّهُ رَبًّا، وربَّاه يُرَبّيه تَرْبِيَةً، إذا قام بشئُونِهِ ومَصالِحِهِ"[2].

وعن لفظ الجلالة "الله"؛ قال: "أصله الإلَه، ومعناه: المعبود.."[3].

وقد بيّنَ دلالة استخدام حرف العطف "ثمّ" في قول ابن مالك[4]:

كلامُنا لَفْظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ واسمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِم

فقال: "وإتيانه بِـ"ثُمَّ" الدالَّة على التراخي مُشعرٌ بأنَّهُ قَصَدَ التنبيهَ على أنَّ الحرفَ متراخٍ عن الاسم والفعل في المعنى؛ إذ لا يكون في الكلام رُكنًا للإسناد، بل هو من الفضلات"[5].

وقد أشار إلى معنى "حَيَّهَلْ" في قول ابن مالك[6]:

وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَلْ

فقال: "حَيَّهَلْ: معناه أقبِلْ أو أسرِعْ أو اعجل.."[7]، وقد بيَّن لغات هذه اللفظة تبعًا لما يحتمله كلام ابن مالك فقال: "وفيه لُغاتٌ يحتملُ كلامُ الناظمِ منها ثلاثًا؛ إحداها: حَيَّهَلْ،

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 1/ 7.

[2] الشاطبيّ، المقاصد، 7/1.

[3] الشاطبيّ، 1 /7 – 8.

[4] الشاطبيّ، 31/1.

[5] الشاطبيّ، 39/1.

[6] الشاطبيّ، 58/1.

[7] الشاطبيّ، 69/1.

بسكون اللام على ظاهر لفظِهِ. والثانية: حَيَّهَلَ، بفتحِ اللام من غير تنوين، إلاّ أنَّه سَكَّنَ اللام للوَقْفِ. والثالثة: حَيَّهَلاً، بالتنوين، لكن لَمَّا وَقَفَ حذف التنوين من المفتوح.."[1].

وبيّن معنى الفعل "ينتحي" في قول ابن مالك[2]:

وَاجْعَلْهُ من مضارعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحي المقولُ فيه: يُنْتَحى

فقال: "يَنْتَحي معناه: يَعْتَرِض، والانتحاء: الاعتراض، والقصد إلى الشيء، يقال: انتحى له، وتَنَحَّى له بمعنى واحد"[3].

وقد أشار إلى معنى قول ابن مالك[4]:

وَثالثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاستُحْلِي

فقال: "يعني أنَّ الفعل الذي أوَّله همزة وصل يُضَمُّ ثالثه؛ أي الحرف الثالث منه، كما يُضَمُّ الأول؛ فتقول في: استَحْلى: استُحْلِيَ، فتضم التاء، وهي الحرف الثالث...وقوله: "الذي بهمز الوصل" يعيّن أنَّ كلامه هنا في الماضي؛ لأن ألف الوصل لا تلحق المضارع، ومثاله أيضًا مؤنس بذلك...واستحلى الشيء: وجده حلوًا، كما يقال: استجاده؛ إذا وجده جيّدًا"[5].

وقد عرّف المصدر "التفنيد"؛ فقال: "والتفنيد: اللومُ وتضعيفُ الرأي، وأصله من الفَنَدِ، وهو ضعفُ الرأي من الهَرَمِ. ويقال: أفندَ في كلامه: إذا أخطأ، وأفنَدْتَهُ: إذا خَطَّأْتَهُ"[6].

وعرّف اسم الفِعل؛ فقال: "هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائبًا عنه فيما له من عمل ومعنى"[7].

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 69/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 13/3.

[3] الشاطبيّ، المقاصد، 15/3.

[4] الشاطبيّ، 16/3.

[5] الشاطبيّ، 17/3- 18.

[6] الشاطبيّ، 82/4.

[7] الشاطبيّ، 494/5.

كما عرّف اسم الصوت؛ فقال: "هو اللفظ المخاطب به ما لا يَعْقِل، أو الموضوعُ حكايةً لصوته"[1].

وقد يُقدّم معنى كلمة على معنى آخر لها؛ تبعًا للسياق العامّ، ومن ذلك اختياره معنى الإيجاب لكلمة "حتم" في قول ابن مالك[2]:

وَبَعْدَ لَوْلا غالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، وِفي نَصِّ يَمينٍ ذا اسْتَقَرْ

إذ قال:"والحتم: الايجاب؛ يقال: حَتَمَ الله كذا وكذا؛ بمعنى: أوجبَهُ حتمًا. والحتم أيضًا: القضاء، وليس في هذا المعنى؛ لأنّه مفهوم بنفسه"[3].

- **الاهتمام بالجانب النحويّ:**

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين؛ أحدهما: الاهتمام بالجانب الإعرابيّ، وثانيهما: الاهتمام بالجانب الصرفيّ.

أ- الاهتمام بالجانب الإعرابيّ:

اهتمّ الإمام الشاطبيّ في إبراز الموقع الإعرابيّ لمفردات الألفيّة وجملها، ومن ذلك ما بيّنه من قول ابن مالك[4]:

قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ

فقال: "وقوله: "مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى"، نصَبَ "مصلِّيًا" على الحال من الضمير الفاعل في أحمد؛ أي: أحمد الله في حال كوني مصلِّيًا، وأراد الجمعَ بين الثناء على الله عزَّ وجلَّ، والصلاة على رَسولِهِ؛ لِما في ذلك من البَرَكَةِ الموعودِ بها في الشَّرعِ.."[5].

---

[1] الشاطبيّ، 494/5.

[2] الشاطبيّ، 100/2.

[3] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 103/2. ولمزيد من الأمثلة، انظر: المقاصد؛ مثلاً: 22/1؛ 23؛ 26؛ 57. و7/ 37؛ 59؛ 225. و8/ 35؛ 88؛ 92-93؛ 101. و9/ 1؛ 4؛ 32؛ 42؛ 47؛ 76.

[4] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 3/1.

[5] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 10/1.

وبيّن الموقع الإعرابيّ لجملة "وأَسْتَعِينُ اللهَ" في قول ابن مالك[1]:

وَأَسْتَعينُ اللهَ في ألْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

فقال: "وقوله: وأَسْتَعِينُ اللهَ، جُمْلَةٌ مَعْطوفةٌ عَلى قَوْلِهِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ؛ أي: أحمَدُهُ على جميعِ نِعَمِهِ وأسْتَعينُهُ في كذا"[2]؛ ثمّ قال: "وحرف الجرّ متعلّق بِـ "أستعين"، وأتى بالحرف الذي يقتضي الظرفيّة؛ ليجعل هذه القصيدة محلًّا للاستعانة بالله، وكأنَّهُ على حذف مضافٍ؛ أي: نَظْمِ ألفيَّةٍ.. والألفيّة منسوبةٌ إلى الألْفِ، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: في قصيدةٍ ألفيَّةٍ"[3].

وأعرب كلمة "فائقةً" في قول ابن مالك[4]:

وَتَقْتَضي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً ألْفِيَّةَ ابنِ مُعْطِ

فقال: "وفائقة: حالٌ من الضمير في تقتضي؛ أي: تَقتضي الرِّضا بألفية ابنِ مُعْطٍ، حال كونها فائقةً لها.."[5].

وأعرب بعض الكلمات في قول ابن مالك[6]:

سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
وَماضِيَ الأفْعالِ بالتَّا مِـزْوَسِـمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأمْرِ إنْ أمْـرٌ فُهِـمْ

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 15/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد، 16/1.

[3] الشاطبيّ، 16/1.

[4] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 22/1.

[5] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 23/1.

[6] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 58/1.

فقال: "فعلٌ: مبتدأ، خبره" يَلِي لَمْ"، وابتدأ بالنكرة لأنّه وصفها بقوله: مُضارعٌ. و"لم": منصوب الموضع على المفعولية بِـ "يَلِي"؛ أي: يلي هذه الكلمة"[1]. وقال: "ماضي: مفعول بِـ "مِزْ" و"بالتَّا" متعلِّقٌ به أيضًا، والتقدير: مِز الفعل الماضي بالتَّاءِ... سِمْ: فعلُ أمرٍ من وَسَمَهُ يَسِمُهُ سِمَةً وَوَسْمًا: إذا جَعَلَ عليه علامة تُعَرِّفُهُ من غيره.."[2].

وأعرب في قول ابن مالك[3]:

فارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسرّ

"ذِكْر اللهِ عَبْدَهُ يَسرّ"؛ فقال: "ذكرُ: مرفوع بالضمّة على الابتداء، ولفظ "الله": مجرور بالكسرة بإضافة "ذِكْرُ" إليه، و"عبدَهُ": منصوب بالفتحة بِـ(ذِكْرُ)؛ لأنّه مصدرٌ موصولٌ، و"يَسرّ": مرفوع بالضّمة أيضًا؛ إذ لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وهو في موضعِ خبر المبتدأ[4]. وقوله: "وانْصِبَنْ فتحًا وجُرّ كَسْرًا" على حذف الجارّ، أراد: وانْصِبَنْ بفتحٍ، وجرّ بكسرٍ؛ دلَّ على ذلك قوله: "فارفع بِضَمّ"، وقوله: "واجْزِمْ بتسكين"؛ فحذف الباء ضرورة.."[5].

وأعرب "ما" في قول ابن مالك[6]:

وارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنَّ بالأَلِفْ واجْرُرْ بياءٍ ما مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 59/1.

[2] الشاطبيّ، 60/1.

[3] الشاطبيّ، 137/1.

[4] المُلاحظ أنّ الإمام الشاطبيّ يرى أنَّ الفعل المضارع "يسرّ" في موضع خبر المبتدأ، لا الجملة الفعلية على ما اعتيد في معظم الأحيان.

[5] الشاطبيّ، المقاصد، 137/1.

[6] الشاطبيّ، 141/1.

فقال: "ما: موصولة صلتها "أصف": وهي مفعولةٌ بارفع وانصب واجرر من باب الإعمال أُعمِلَ فيها الآخرُ"[1]. ولم يكتفِ الإمام الشاطبيّ بإبراز وجه واحد من أوجه الإعراب لبعض المفردات؛ بل بيّن ما

يمكن أن يكون من أوجه إعرابيّة للمفردة الواحدة [2]، كما في لفظ الجلالة **الله**؛ من قول ابن مالك[3]:

---

[1] الشاطبيّ، 142/1.

[2] تعدّد الأوجه الإعرابية؛ له أسبابه ، وقد أشار الأستاذ الدكتور: إسماعيل أحمد عمايرة؛ إلى بعضها؛ منها: الشكل والمضمون، وطرائق التحليل النحوي ومقتضيات الالتزام بنظرية العامل، والتطوّر التاريخي للغة، ويشمل ذلك تعدد اللهجات، أمّا الدكتور محمود حسن الجاسم؛ فأشار إلى: طبيعة اللغة، والمعنى، والخروج على القاعدة، والاجتهاد. ويرى الباحث، كما يرى آخرون، أنَّ التقدير والتأويل هما من الأسباب الرئيسية في تعدد الأوجه الإعرابية للمفردة الواحدة وهما متصلان بالمعنى، والاجتهاد. انظر: عمايرة؛ إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة (تعدّد الأوجه الإعرابيّة: دراسة تحليليّة تاريخيّة)، عَمَّان: دار وائل، ط2، 2003م، ص 122، (تعدّد الأوجه الإعرابيّة: دراسة تحليليّة تاريخيّة، هي في الأصل بحث منشور في مجلة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، مجلد:1، عدد: 11، 1994 م). والجاسم؛ محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 2004م، ص 94. ولمزيد من المعلومات حول تعدد الأوجه الإعرابية وأسبابه، راجع؛ على سبيل المثال: عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ص: 97-123. والجاسم؛ محمود حسن، أسباب التعدّد في التحليل النحويّ، ص: 94-150. والجاسم؛ محمود حسن، تعدد أوجه التحليل النحويّ عند الزمخشري، وأبي حيّان، وابن هشام (رسالة دكتوراة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، حلب: جامعة حلب، 1999م، ص22. والشيخ عبّود؛ زهرة عبد الرحمن، التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري (رسالة دكتوراه)، إشراف: د. مصطفى جطل، حلب: جامعة حلب، 2007م، ص: 38- 42؛ 56-58 . والشيخ عبّود؛ زهرة عبد الرحمن، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمّام (رسالة ماجستير)، إشراف: د. فخر الدين قباوة، حلب: جامعة حلب، 1999م، ص: 53-57؛ 94-105؛ 180-189. والبدارنة؛ حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه: "باب التوابع أنموذجاً" (رسالة ماجستير)، إشراف: د. محمد خلف الهزايمة، إربد: جامعة اليرموك، 2008م، ص: 70-72

[3] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 3/1.

قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خيرَ مالِكِ

إذ قال: "ولفظ الله هنا بدل من ربّي، أو عطفُ بيان"[1]، وكما في "خير مالك"؛ إذ قال: "وخير مالك بدل، أو منصوبٌ على المدح، ولا يكون صفة؛ لأنَّه نكرةٌ"[2].

وفي "كلتا" من قول ابن مالك[3]:

بالألف ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلا إذا بِمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلا

كِلْتا كَذاكَ اثْنانِ واثْنَتَانِ كابْنَيْنِ وابنَتَـيْنِ يـجريَانِ

قال: "يحتمل في إعرابها وجهان: أحدُهما: أن تكون منصوبة الموضع عطفًا على **كِلا** في قوله: **بالألف ارفع المثنى وكلا**؛ فكأنّه قالَ: ارفع المثنى وكلا وكلتا؛ إلاّ أنّه حذف حرف العطف... وعلى هذا يكون قوله: **كذاك**؛ خبرًا للمبتدأ الذي هو اثنان واثنتان، وقوله: **كابنين وابنتين يجريان**؛ بدل من **كذاك**. والثاني: أن تكونَ **كِلتا** مرفوعةً على الابتداء، وخبرُها **كذاك**، ويكون **ذاك** إشارةً إلى **كِلا**، وعلى الأول يكونُ إشارة إلى **المُثَنّى**، وقوله: **اثنان واثنتان**.. إلى آخره مبتدأ خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثاني"[4].

وفي كلمة "الخبر" من قول ابن مالك[5]:

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَأ اسْمًا وَالخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

قال: ""والخبر": يحتمل الرفع على الابتداءِ، والخبر "تنصِبُه".. ويحتمل النصب على إضمار فِعْلٍ من باب الاشتغال، وهو أولى؛ لمناسبة الجملة الأولى.."[6].

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 8/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد، 8/1.

[3] الشاطبيّ، 159/1.

[4] الشاطبيّ، 163/1-164.

[5] الشاطبيّ، 136/2.

[6] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 139/2.

وأشار إلى الأَوْجُهِ الإعْرابِيَّةِ التي تحتملها كلمة "معمول" في قول ابن مالك[1]:

وتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ والفَصْلَ، واسْمًا حَلَّ قبلَهُ خَبَرْ

فقال: "يَحْتَمِلُ أن يكون بدلاً من "الواسطَ"، ويحتملُ أن يكون حالاً منه؛ تقديره: وتصحبُ الواسط حال كَوْنِهِ معمولاً للخبر، أو صفةً على ذلك المعنى"[2].

وقد برز الجانب الإعرابيّ عند الإمام الشاطبيّ في تحليله لبعض عناوين الأبواب والفصول، مرتبطًا بالحذف والتقدير؛ ففي باب "الكلام وما يتألّف منه"؛ قال: "الكلام في الترجمة على حذف مضافٍ؛ أراد: باب الكلامِ، أو فصلُ الكلامِ، وهو خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ اختصارًا تقديره: هذا بابُ كذا، وأكثرُ المُؤَلِّفين يقتصرون على الخبر، ويحذفون المبتدأ؛ اختصارًا، لك يُبقون لفظَ الباب؛ فيقولون: باب كذا؛ فاختصر الناظمُ ذلك هنا، وفي سائر التراجم؛ لعِلْمِ المخاطَب ما يعني، و"ما" عبارة عن الكَلِمِ، وهي موصولة، والعائد عليها الضمير المجرور بِـ"مِن"، والضميرُ المُسْتتر في "يتألّفُ" عائد على الكلام؛ أي: وما يتألّف الكلامُ منه"[3].

ب- الاهتمام بالجانب الصرفيّ:

اهتمّ الإمام الشاطبيّ بإظهار الجانب الصرفيّ في تحليله النحويّ، ففي كلمة "خير"؛ قال: "خير: بنية تفضيل من الخير ضد الشرّ، وأصل التفضيل بهما على أفعل؛ فكان الأصل أن يقال: فلانٌ أخيرُ من فلانٍ، وأشرُّ منه"[4].

وقد بيّن الوزن الصرفيّ لكلمة "مُصْطَفَى"، وكلمة "مُرْتَقِي"؛ فقال في الأولى: "مُفْتَعَلٌ من صَفْوِ الشَّيء وصَفْوَتِهِ"[5]، وقال في الثانية: "مُفْتَعِلٌ من الرُّقِيِّ، وهو السُّمُوُّ والارتِفَاعُ"[6].

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 342/2.

[2] الشاطبيّ، المقاصد، 355/2.

[3] الشاطبيّ، 31/1.

[4] الشاطبيّ، 8/1.

[5] الشاطبيّ، 13/1.

[6] الشاطبيّ، 226/1.

وقال في أصل كلمة "آل": "أصل **آل** عند سيبويه **أهل** بدليل تصغيره على أهيلٍ، وعند الكسائي **أَوَلُ**، وحكى في تصغيره أُوَيل، والأوّل أشهر"[1].

وأشار إلى نوع كلمة "الرّضا" من المشتقات؛ فقال: "الرّضا: مصدرُ رَضِيَ عنه يَرْضى رضًا بالقَصْرِ.."[2]، وإلى نوع كلمة "العُرف"؛ فقال: "العُرف: مصدر عرفت الرجل مَعْرِفَـةً وعِرْفـَةً وعِرْفانًا وعُرفًا أيضًا"[3].

وقال في **اللاّت**: "هو اسمُ صَنَمٍ كان بالطَّائف، وأصله اللاّت: اسم فاعل، وهو رجلٌ كان يَلُتُّ السَّويقَ للحاجِّ إذا قَدِموا... فلمّا ماتَ اتُّخِذَ مَقعدُه الذي كان يَلُتُّ فيه السّويق مَنْسَكًا، ثُمَّ طال الأمرُ بهم إلى أن عَبَدوا تلكَ الصَّخرةَ التي كان يَقْعُدُ عليها، ومثَّلوها صنَمًا، وسمّوها اللاّت اشتقوا لها اسمًا من اللّتِّ..."[4].

وقال في **سارٍ**: "اسمُ فاعلٍ من سَرَى يَسْرِي سُرًى، وهو سير الليل بخلاف سَارَ؛ فإنّه ليس كذلك"[5].

وقد بيَّنَ إمكانية رجوع الكلمة إلى أكثر من صيغة صرفيّة، وإلى أكثر من مرجوع إليه كما في التصغير والنسب؛ قال: "كما إذا استوت الصيغتان لفظًا وهما مختلفتان حكمًا؛ لأجل الإعلال كالمختار والمنقاد للفاعل، والمفعول، أو لغير الإعلال كالمصطفى للمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، وكما في تصغير عَمْرو، وعُمِر، وعامر أيضًا في الترخيم؛ إذا قلت: عُمَير. وكالنسب إلى أحَد، وأَحَدَ عشر، وأحد وعشرين؛ مُسمًّى بها؛ إذا قلت: أَحَدِي.."[6].

وقد بَيَّن في قول ابن مالك[7]:

---

(1) الشاطبيّ، 14/1.

(2) الشاطبيّ، 22/1.

(3) الشاطبيّ، 59/2.

(4) الشاطبيّ، 559/1.

(5) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 593/1.

(6) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 65/2.

(7) الشاطبيّ، المقاصد، 277/4.

فَعَّال أَوْ مِفْعال أَوْ فَعُولُ في كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَديلُ

أنّ أمثلة المبالغة المذكورة عِوَضٌ من اسم الفاعل من جهة المعنى، وهي مشعرة بكثرة وقوع الفعل عندما يُقصد الإخبار بالمبالغة في كثرة الفعل[1]، قال: "وهذا معنى قوله:"في كثرة"؛ أي: موضع كثرة الفعل، فقَوَّام معناه: قائمٌ كثيرًا، وضَرُوب معناه: ضارب كثيرًا، ومِنْحار معناه: ناحر كثيرًا"[2]. وقد وضّح أن أمثلة المبالغة السابقة ليست بدلاً من اسم الفاعل مطلق؛ قال: "اسم الفاعل دالّ على مطلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا؛ فيقال:"فاعل" لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما.. فإذا أرادوا أن يُشْعروا بالكثرة وضعوا لها مِثالاً دالًّا عليها؛ فقالوا: فَعول أو فَعَّال أو مِفْعال. فـ "فَعُول"، في الحقيقة، إنَّما هو بدل من "فاعل" المراد به الكثرة، وليس بدلاً من "فاعل" مطلقًا، وكذلك سائر الأمثلة"[3].

وبيّن سبب تحرُّز ابن مالك بِـ "والفِعْلُ جَمُل" في قوله[4]:

وفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بفَعُلْ كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جَمُلْ

فقال: "والجواب أنّه حَسَنٌ من التحرّز؛ إذ كان "جَمِيلٌ" يقال صفة للفاعل، وهو الذي فِعْله جَمُلَ، ويقال صفة للمفعول فَعِيل بمعنى مفعول؛ لأنّه يقال: جَمَلَ فلان الشَّحْمَ بالفتح؛ أي أذابه، وجُمِلَ هُوَ؛ أي: أُذيب؛ فهو مَجْمول وجميل؛ كمجروح وجريح؛ فخشي أن يُظن أنّ جميلاً "فعيل" بمعنى مفعول من "جَمَلْتُهُ"، وليس كلامه إلاّ في "فَعُلَ" واسم فاعله، فعَيَّنَ ما قَصَدَ تمثيلَهُ"[5].

---

[1] الشاطبيّ، 4/277-278.

[2] الشاطبيّ، 4/278.

[3] الشاطبيّ، 4/278.

[4] الشاطبيّ، 4/376.

[5] الشاطبيّ، 4/378. ولمزيد من الأمثلة، انظر: المقاصد الشافية؛ مثلاً: 1/28؛ 47؛ 608 – 610. و7/ 9؛ 13؛ 34 – 35. و8/ 5؛ 40 – 41؛ 56؛ 69. و9 / 1- 4؛ 6؛ 27 – 32.

- الاهتمام باللهجات:

اهتمّ الإمام الشاطبيّ بلهجات العرب؛ فذكرها في تحليله النحويّ؛ ومن أمثلة ذلك:

- ❖ قوله في لفظ الكلمة: "الكَلِمَةُ على وزن النَبِقَةُ هي لُغَةُ أهلِ الحِجازِ، وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ، وأمَّا التَّمِيميُّون؛ فيقولون: كِلْمَةٌ على وزن سِدْرةٍ، ويوافقون الحجازيين في الجَمْعِ... وحكى الفرَّاء فيها ثلاث لُغاتٍ: كِلْمَةٌ، وكَلِمَةٌ، وكَلْمَةٌ.."[1].
- ❖ ذكره في اسم الفعل "حَيَّهَلْ"؛ الذي يعني: أقبل أو أسرع أو اعجل، لغات يحتمل كلام ابن مالك منها ثلاثًا؛ هي: حَيَّهَلْ على ظاهر لفظه، وحَيَّهَلَ بفتح اللام من غير تنوين، وحَيَّهَلاً بالتنوين[2].
- ❖ ذكره في لفظ "الاسم" خمس لغات؛ هي: اِسم، واُسم، وسِم، وسُم، وسُما؛ لكنّه لم يؤكّد صحة اللغة الخامسة؛ إذ لا دليل يؤكد صحتها أو يثبتها[3].
- ❖ ذكره في لفظ "الذي" ثلاث لغات؛ هي: الَّذي، والَّذِ، والَّذْ. وكذلك في لفظ "التي" ذكر ثلاث لغات؛ هي: الَّتي، والَّتِ، والَّتْ[4].

- الاهتمام بأساليب متنوّعة في التحليل النحويّ:

نهج الإمام الشاطبيّ استخدام أساليب متنوّعة في تحليله النحويّ؛ أبرزها: أسلوب التفصيل، وأسلوب التعليل، وأسلوب السؤال والجواب.

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 41/1 – 42.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 69/1.

[3] الشاطبيّ، المقاصد، 1/ 99 – 101.

[4] الشاطبيّ، 426/1.

أ- أسلوب التفصيل:

التفصيل هو أسلوب عامّ[1]، حتى إنّه ليتداخل في الأساليب الأخرى، ولعلّ أكثر صوره بروزًا، في شرح الألفية، التقسيم[2]، وممّا جاء في ذلك، ما أشار إليه الإمام الشاطبيّ في باب "الكلام وما يتألف منه"؛ إذ قال: "والمفيد: ما يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده، وهذا التعريف جُملي، وأمّا على التفصيل فللنحويين في تفسير الإفادة طريقان: أحدهما؛ أنّها صلاحية اللفظ لأن يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده، وذلك إذا كان فيه مسند ومسند إليه؛ فقولك: السماءُ فوقنا.. كلامٌ عند أصحاب هذا الطريق؛ لأنّ مثل هذا وإن لم يفد الآنَ صالح لأن يفيد في بعض المواضع.. والثاني: أنّها كونُ اللفظ بعد فهمه مُحَصِّلًا عند السامع معنى لم يكن عنده؛ فأصحاب هذا الطريق لم يعتبروا هنا الإسناد، وإنّما اعتبروا حصول الفائدة؛ فقولنا: السماءُ فوقَنا.. عندهم ليس بكلام, وإن حصل فيه الإسناد؛ إذ ليس بمحصَّل الآن لشيء.."[3].

---

[1] التفصيل؛ لغةً: مصدر الفعل فَصَّلَ، وفي المعجم الوسيط: " فَصَّلَ الشيء: جعله فصولاً متميّزةً مستقلةً. وفَصَّلَ الأمرَ: بَيَّنَهُ". وسيظهر فيما عُرضَ من أمثلة عن التفصيل، أنّ المعنى الاصطلاحي له لا يختلف عن المعنى اللغوي؛ إذ هو منطلق منه. راجع: مصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (فصل).

ملحوظة: سيظهر في الأمثلة الآتية، في المتن، حول التفصيل: الآليات والطرائق التي عبّر بها الإمام الشاطبيّ عن أسلوب التفصيل؛ لعلّ أبرزها: ذكر لفظ التفصيل أو إحدى مشتقاته، أو ذكر إحدى أدواته مثل: إمّا، أو أمّا، أو ذكر الأرقام؛ عند التقسيم، وقد يُجمع بين أكثر من طريقة من طرق التعبير عن التفصيل في المثال الواحد. حول التفصيل والتقسيم وأدواتهما؛ راجع؛ على سبيل المثال: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 118/5- 119؛ 123- 124؛ 125- 126؛ 127- 128؛ 130- 131؛.. والشرتوني؛ رشيد، مبادئ العربية، بيروت: دار المشرق، ط9، 1987م، 218/3. والمرجع نفسه، ط17، 1989م، 375/4.

[2] التقسيم؛ لغةً: مصدر الفعل قَسَّمَ، وفي المعجم الوسيط: " قَسَّمَ الشيء: جَزَّأَهُ أَجْزاءً، وقَسَّمَ الثوبَ: فَصَّلَهُ تفصيلاً يُبرز مقاسم لابسه". والمعنى الاصطلاحي للتقسيم، كما التفصيل، منطلق من المعنى اللغوي له. انظر: المعجم الوسيط، (قسم).

[3] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 32/1-33.

وقد فصّل الإمام الشاطبيّ القول في الإسناد عندما قسّمه إلى قسمين؛ فقال:"واعلم أنّ الإسناد عند المؤلِّف على وجهين: إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ؛ فأمّا الأول فهو المُخْتَصُّ عنده بالأسماء ويُسَمّى إسنادًا حقيقيًا وإسنادًا وضعيًا؛ كقولك: زيدٌ فاضلٌ، فإنّما أخبرْتَ بالفضل عن مدلول زيدٍ لا عن لفظه، وهذا هو المختص عنده بالأسماء. وأمّا الثاني فيصلح لكلِّ واحد من أنواع الكلم؛ فيصلح للاسم؛ نحو: زيدٌ معربٌ، وللفعل؛ نحو: قام فعلٌ ماضٍ، وللحرف؛ نحو: في حرفُ جرٍّ.."[1].

وذكر الأقوال في الفعل المضارع، إذا لحقته نون التوكيد، هل يرجع إلى أصله من البناء أم يبقى على حاله من الإعراب؛ فقال: "أحدها: أنّه باقٍ على حاله من الإعراب مطلقًا، ولا تأثير للنون التوكيديّة فيه، لكن يصير الإعراب فيه مقدَّرًا، ونظيره في الأسماء المضاف إلى ياء المتكلِّم، ومن الناس مَنْ يُطلق على الفعل هنا أنّه لا معربٌ و لا مبنيٌ كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلِّم، فله حالٌ بين حالين. والثاني: النون تُؤَثِّر فيه المنع من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا، وعلى هذا المذهب أكثرُ النحويين. والثالث: مذهب الناظم، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة، وبين غيره، فالأول باقٍ على أصله الثاني وهو الإعراب، والثاني منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء.."[2].

وقد يشمل التفصيلُ تقسيمات داخليّة لها تفرعات متنوّعة؛ كقول الإمام الشاطبيّ في الضمير المجرور الجائز الحذف؛ معقّبًا على ما قاله ابن مالك في ذلك: "قَسَّم الضميرَ المجرورَ الجائِزَ الحذفِ إلى مجرورٍ بحرفٍ، وإلى مجرورٍ باسمٍ هو ناصبٌ في التقدير للمضاف إليه، وهو الضمير، والقسمة الحاضرة بالاستقراء أن يقال: الضميرُ العائدُ على الموصول إذا كان مجرورًا؛ على قسمين؛ أحدهما: أن يكون مجرورًا بحرف.. والثاني: المجرورُ باسمٍ؛ وهذا على ضربين؛ أحدهما: أن يكون الجارُّ صفةً ناصبةً للمجرور؛ تقديرًا.. والثاني: أن يكون

[1] الشاطبيّ، المقاصد ، 48/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 107/1.

الجارُّ غيرَ صفةٍ؛ وهذا نوعان: أحدهما: أن يكون مما يجوز قَطعه عن الإضافة، وذلك نحو: كلّ وبعض، والثاني: أن لا يكون كذلك.. "[1].

ب- أسلوب التعليل:

التعليل هو تبيين علّة الشيء[2]، ومنه التعليل النحويّ، وهو مركز الحديث هنا، وقد عرّفه محمد خير الحلواني بقوله: "تفسير الظاهرة اللغويّة، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[3].

وعلى ما يبدو فإنّ العلّة النحويّة قد بدأت بسيطة، يُكتفى فيها بتسويغ القواعد والأحكام، ولكنّها تطوَّرتْ بتطوّرِ الدراسات النحويّة، وقد أشارت إلى ذلك الدكتورة زهرة عبد الرحمن، نقلًا عن آخرين؛ فقالت: "ويرى كثير من الباحثين، ويؤيّدهم في ذلك، تاريخ النحو وأخباره ودراساته، أنّ العلّة النحويّة قد بدأت بسيطة يكتفى فيها بتعليل الآراء والأحكام والقواعد، ولكنّها اتسعت بعد ذلك لتشمل جزئيات النحو، وأصبح التعليل موجهًا إلى

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 1/533-534.

[2] التعليل؛ لغةً: مصدر الفعل علّل، ومعناه السقيّ بعد سقْي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى، والعِلَّة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه؛ كأنّ تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. والتعليل؛ اصطلاحاً: تبيين علة الشيء، والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يُبَيِّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وِفْقَ أصوله العامة. انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (علل). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (علل). والملخ؛ حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، عَمَّان: دار الشروق، 2000م، ص29.

وللمزيد حول التعليل ومفهومه، وما يرتبط بهما، انظر؛ مثلاً: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط5، 1986م ، ص: 64-65. واللبدي؛ محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت: مؤسسة الرسالة؛ وعَمَّان: دار الفرقان؛ ط2، 1986م، ص158. والبدارنة؛ حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه: "باب التوابع أنموذجاً"، ص: 59-60.

[3] الحلواني؛ محمد خير، أصول النحو العربي، الدار البيضاء: مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، 1983م، ص108.

القواعد نفسها، وذلك نتيجة طبيعيّة لاتساع الدراسات النحويّة وتطوّرها، وتأثّرها بظروف مختلفة"[1].

وقد أشار الإمام الشاطبيّ إلى أسلوب التعليل؛ منَبِّهًا إلى استخدام ابن مالك له، إضافة إلى استخدامه هو له، أيضًا؛ فقال: "الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرّد النقل الذي لا يشوبه تعليل، بل نَبَّهَ على التعليل، وأرشد إلى أنّ لبسط العلل فيه موضعًا؛ فلذلك بسطتُ فيه من المآخذ الحُكمية العربيّة ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله"[2].

وقد تتبّعَ الباحث أسلوب التعليل في شرح الإمام الشاطبيّ فوجد أنواعًا مختلفة من العلل التي سيقت فيه[3]، منها: علة الاستثقال أو الثقل، وهي ظاهرة في إشارة الإمام الشاطبيّ إلى

---

[1] الشيخ عبود؛ زهرة عبد الرحمن، التحليل النحوي للآيات الكريمة، ص 89. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمَّام، ص 117. والمبارك؛ مازن، النحو العربي: العلّة النحويّة: نشأتها وتطوّرها، بيروت: دار الفكر، ط3، 1981م، ص: 5-6.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 486/9.

[3] ما وُجِدَ من علل في شرح الإمام الشاطبيّ لا يخرج عن أقسام العلل الآتية: العلل الاستعمالية، والعلل الدلالية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية.

والعلل الاستعمالية هي العلل التي لها علاقة وطيدة بالمادة اللغوية حال استعمالها، وتداولها من طرف الناطقين باللغة، ولها علاقة بما يفضّلونه في كلامهم من اقتصاد، وخفة؛ ومن أبرز هذه العلل: علة الثقل، وعلة الخفة، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة السماع. أما العلل الدلالية، فلها علاقة بالدلالة، وتدور حول قضية أمن اللبس؛ إذ يؤدي اللبس إلى الغموض الدلالي، ومن أبرز هذه العلل: علة أمن اللبس، وعلة خوف اللبس، وعلة الرجوع إلى المعنى، وعلة السياق، وعلة الفرق، وعلة القصد. وأمّا العلل القياسية فهي العلل التي لا تكون إلاّ إذا كان ثمة قياس سابق فيها، فمدارها يقوم على الإلحاق، ومن أبرزها: علة الشبه، وعلة الحمل، وعلة القوة. وأما العلل الجدلية فهي العلل التي يحرّكها السؤال الكاشف عن خبايا الأشياء، وهي التي قال فيها الزجاجي: "أما العلة الجدلية التنظيرية فكل ما يعتلّ به في باب "إنّ " بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال؛ لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنَّه هو الأصل وذاك فرع ثان....وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه

ما قاله سيبويه حول حذف نون الاثنين من الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد الثقيلة: "وإذا كان فِعلُ الاثنين مرفوعًا؛ فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين؛ لاجتماع النونات. وقال نحو ذلك في فعل الجميع ولم يُعَلِّل بغير الاستثقال باجتماع النونات"[1].

وعلّة الاختصار، وقد عُلّل بها حذف المفعول به، قال الإمام الشاطبيّ: "فمّما حُذِفَ فيه المفعولات معًا؛ اختصارًا، قول الكُميت:

بأيّ كتاب أم بأيّةِ سُنَّةٍ ترى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحْسِبُ

أي: وتحسِبُ حُبَّهم عارًا"[2]، وقد عُلّل بها حذف أحد المفعولين.

وعِلّة الشبه، وهي التي أشار إليها ابن جني بقوله: "إنّ العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مَكَّنَتْ ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم

المسائل فهو داخل في الجدل والنظر". وقد نقل السيوطي نصاً لأبي الحسن الدينوري وضّح فيه أقسام العلل وأنواعها، بصورة مختلفة قليلاً عمّا عُرض سابقًا؛ قال فيه: "اعتلالات النحويين صنفان: عِلّة تطّرد كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقصدهم في موضوعاتهم، وهي للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب إلاّ أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة معادلة، وعلة مشاكلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة الحال، و علة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى". وسيعرض الباحث لبعض تلك العلل وغيرها مما ذكره الإمام الشاطبيّ في شرحه. وفيما ذُكر من أقسام العلل وأنواعها؛ راجع: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 65. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة، 1976م، ص115. والفاسي؛ محمد بن الطيّب، فيض شرح الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، الإمارات العربية: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 2002م، 864/2.

[1] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 107/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد، 493/2-494.

فأعربوه تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[1]، ومنها ما ذكره الإمام الشاطبيّ عن سبب البناء في بعض الأسماء، إذ قال: "سبب البناء في الأسماء شبهها بالحروف الشبه المُقَرِّب منها"[2].

وقد بيَّن الإمام الشاطبيّ ما أشار إليه ابن مالك في الشبه الذي يلحق الأسماء؛ فقال: "والشبه الذي يلحق الأسماء على ضربين؛ أحدهما: شَبَهُ الفعلِ، وحكم هذا أن يمنع الاسم ما يمتنع منه الفعل من التنوين والخفض بالكسرة، ولا يقوى هذا الشبه عند الناظم أن يبنى لأجله الاسم.. الضرب الثاني: شَبَهُ الحَرْفِ، وهذا هو الذي يؤثِّر في الاسم فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء"[3].

ومِنَ العلل الأخرى: علّة الحمل[4]، وقد عُلّل بها إعراب الفعل المضارع؛ قال الإمام الشاطبيّ: "ولمّا كان المضارع شبيهًا باسم الفاعل من جهة اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف... ومن جهة المعنى؛ لأنّ كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال وبمعنى الاستقبال أُعرِب بالحمل عليه، كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع"[5].

وقد أشاد الإمام بهذا التعليل؛ فقال: "وهذا الوجه أحسن ما سمعت في تعليل إعراب المضارع من شيوخنا، وما رأيته مما ذكره النحويون"[6].

---

[1] ابن جني؛ أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت، 261/1.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 73/1.

[3] الشاطبيّ، المقاصد، 74/1.

[4] علة الحمل تتداخل كثيرًا مع علة الشبه؛ ففيها إلحاق شيء بشيء لوجود مسوّغ.

[5] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 103/1.

[6] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 103/1.

ومِنْ علل الحمل: علة الحمل على المقابل أو النظير، وقد عَلَّلَ بها الإمام الشاطبيّ بناء لام الأمر على الكسر؛ فقال: "بُنِيَتْ على الكسر حملاً على لام الجرّ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء"[1].

ومن العلل الأخرى: علة الفرق، وقد عَلَّل بها الإمام الشاطبيّ بناء لام الجرّ على الكسر؛ فقال: "لام الجرّ بُنِيَتْ على الكسر فرقاً بينها وبين لام الابتداء.."[2].

ومن علة الفرق، أيضًا، قوله: "الفرق بين معنى أداةٍ؛ نحو: يا لَزيد لِعمرو، فتحت مع المُستغاث به، وكُسِرَت مع المُستغاث من أجله فَرْقًا بين المعنيين، وكذلك الكسرة في ضَرَبْتِ، والفتحة في ضربْتَ، والضّمّة في ضربْتُ، وجُعلت الضمة للمتكلّم؛ لأنّه أول، وأول أحوال الاسم الرَّفعُ، والضمُّ نظيره، والكسرة للمؤنّث؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء مما تكون للمؤنّث، فلم يبقَ للمخاطب إلاّ الفتحة"[3].

وعلة مناسبة النظير، وهي ظاهرة في قول الإمام الشاطبيّ: "مناسبة النظير؛ مثل: نحنُ؛ فإنّها بُنِيَت على الضَمِّ؛ لأنَّها تدل على الجميع، والواو تدل على الجميع؛ فكانت الضمَّة في نحنُ كالواو في الزيدون ويضربون.."[4].

وعلّة الإتباع، وقد علّل بها سبب بناء منذ على الضمّ؛ إذ قال: "بُنِيَت على الضمَّة للإتباع لضمّة الميم"[5]، ومثل ذلك قال في "كيفَ" و"أينَ"[6].

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 124/1.

[2] الشاطبيّ، 122/1.

[3] الشاطبيّ، 123/1.

[4] الشاطبيّ، 123/1.

[5] الشاطبيّ، 123/1.

[6] الشاطبيّ، 123/1.

ت- أسلوب السؤال والجواب:

لا تكاد تخلو مسألة من مسائل النحو في شرح الإمام الشاطبيّ وتحليله من استخدام أسلوب السؤال والجواب فيها، وهو أسلوب هامّ يساعد في ترسيخ المسألة النحويّة وما يرتبط بها في ذهن القارئ أو السامع[1]، ويتجلّى هذا الأسلوب بعرض مسائل النحو بطريقة تقوم على السؤال والجواب؛ إذ يجعل الإمام الشاطبيّ من نفسه سائلاً ومجيبًا، ومن أمثلة هذا الأسلوب:

- ما يرتبط بالكلم وأنواعه؛ إذ أشار الإمام الشاطبيّ إلى أنّ الكلم ثلاثة أنواع: اسم، وفعلٌ، وحرف، والدليل في المسألة الإجماع[2]؛ ثُمَ قال:" فإنْ قِيلَ: أَيْنَ الإجماع وقد خالف الفرَّاءُ في المسألة، وهو من الصَّدرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماع دونهم؛ لأَنَّه في الكوفيين نظيرُ سيبويه في البصريين، ألا ترى أنّه يقول في "كِلا" إنَّها ليست باسمٍ ولا فعلٍ ولا حرفٍ؛ بل هي بين الأسماء والأفعال[3]؛ فهي عنده نوعٌ رابعٌ؟ فالجوابُ: أنَّ قول الفرَّاء في "كِلا" هو الوقف عن الحُكم عليها بأنَّها اسمٌ أو فعلٌ لمّا تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية؛ فلم يحكم عليها بشيءٍ لا أنَّهُ حَكَمَ عليها بأنها غيرُ الثلاثة؛ فالوقف ليس بحكم.."[4].
- ما يرتبط ببناء أين؛ قال: "فأمّا أيْنَ فمِن ظروف المكان؛ فيَرِد عليه السؤال لِمَ بُنِيَ؟ لأنّ أصله الإعراب، ولِمَ بُنِيَ على حركةٍ وأصلُ البناء السكون؟ ولِمَ اختُصَّ بتلك الحَرَكةِ؟ فأمَّا بناؤُهُ فإنّه على وجهين: أداة شرط، وأداة استفهام، وهو في كِلا الوجهين مبنيٌّ؛

---

(1) فضّل الباحث أن يتحدّث عن أسلوب السؤال والجواب في نقطة مستقلة؛ لأهمية هذا الأسلوب في التحليل النحويّ بصورة عامة، ولكثرة وروده في تحليلات الإمام الشاطبيّ النحويّة بصورة خاصّة، وهو نوع من أنواع التعليل الجدلي.

(2) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 39/1.

(3) الراجح أنّ "كِلا" من الأسماء، وهي مفردة اللفظ مثنّاة المعنى؛ انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 167-161/1.

(4) الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 41-40/1.

لشبه الحرفِ المعنوي؛ وذلك تضمّن معنى "إنْ" في الشَّرط، وتضمّن معنى الهمزة في الاستفهام، وأمّا بناؤهُ على حركة فلئلا يلتقي ساكنان لو بني على السُّكون، وأمّا اختصاصه بالفتحة فلأنّها أخفُّ الحركات، أو للإتباع لحركة الهمزة"[1].

- ما يرتبط بعود الضمير في الفعل "يُفِدْ"، وهذا ظاهر في قوله:"وبقي من النظر في هذه المسألة النظرُ في قوله[2]:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرهْ ما لم يُفِدْ.....

إلى ماذا يرجع الضمير في يُفِدْ؟ وهو محتمل وجهين: أحدهما: أن يعود إلى الابتداء؛ أي: ما لم يُفِد الابتداءُ بالنكرة.. والثاني: أن يعود إلى غير مذكور؛ لكنّه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة؛ كأنّه يقول: لا يجوز الابتداء بالنكرة إلاّ إذا أفاد الكلام بذلك"[3]، وقد بيّن الفرق بين مدلول كل منهما؛ فقال: "والفرق بين الأول والثاني: أنّ الأول يعطي أنّ الفائدة تحصل من جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها مقام المعرفة .. فالفائدة منسوبة للنكرة لا لغيرها، وأمّا الثاني فلا تتقيّد الإفادة بذلك؛ بل المعنى أنّ الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ؛ فالابتداء بالنكرة جائز، وبينهما فرق في الحكم؛ لأنّه قد يكون الابتداء بالنكرة جائزًا لا لمسوّغ فيها نفسها؛ بل لمسوّغ يعطيه الخبر إذا قُيِّدَ بِقَيْدٍ؛ لو لم يُقيَّد به لم يحصل من الكلام فائدة"[4].

---

[1] الشاطبيّ، المقاصد، 1/126-127.

[2] الشاطبيّ، 2/35؛ 52. وقول ابن مالك بالكامل:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرهْ ما لم يُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

[3] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 2/ 52.

[4] الشاطبيّ، المقاصد، 2/ 52.

وقد نقل عن ابن الحاج قوله: "ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلاّ وهو جائز إذا كثرت قيودُ خبره ... فإذا قيّدت الخبر تقييدات كثيرة[1]، وضيّقت عمومه، صار مفيدًا؛ فجاز لذلك"[2].

***<u>إجمال</u>:**

استعرض الباحث في هذه الدراسة ومضات من حياة الإمام الشاطبيّ؛ فتحدّث عن حياته العامّة؛ وحياته العلميّة، وآثاره النحويّة؛ مثل: "الأصول العربيّة"، و"عنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق" و"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، ثمَّ بيَّنَ منهج التناول في كتاب: "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"؛ إذ هو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من شروحاته النحويّة.

وختامًا؛ فالباحث يُنَبِّهُ إلى شرح لألفية ابن مالك يتمايز كثيرًا عن شروحها الأخرى المتعدّدة، ويدعو الباحثين إلى الوقوف عند عالم من علماء أصول الفقه يلج باب الدرس النحويّ؛ ويقدّم ملاحظ ونظرات ذات قيمة في دراسة اللغة من وجهة نظر تداوليّة تواصليّة.

---

[1] نقل الإمام الشاطبيّ عن ابن الحاج قوله: "وتمثيل ذلك أنّ سيبويه قد نصّ على امتناع: كان إنسانٌ حليمًا؛ فلو قيّدت خبره، كما ذكرتُ، لساغ ذلك وجاز؛ فكنت تقول: كان إنسانٌ حليمًا عند قَتْلِ أحَبّ ولده إليه"، ولذا فالإمام الشاطبيّ قد رجّح أن يكون عود الضمير إلى الكلام المبتدأ فيه بالنكرة، وهو ظاهر قوله: "فمثل هذه الفائدة لم يعطها تقييد المبتدأ، ولا كانت من جهته، فلم يكن عودُ الضمير على الابتداءِ بصريح في إعطاء هذا المعنى؛ بخلاف ما إذا عاد على الكلام". انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 53/2.

[2] الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 2/ 53.

جريدة المراجع

1. البدارنة، حنان أمين. عبارة التمثيل عند سيبويه: "باب التوابع أنموذجاً" (رسالة ماجستير)، إشراف: د. محمد خلف الهزايمة، إربد: جامعة اليرموك، 2008م.
2. التُّنْبُكْتِيّ، أحمد بابا. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004م.
3. الجابي، بسام عبد الوهاب. معجم الأعلام (معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، قبرص: الجَفَّان والجابي للطباعة والنشر، 1987م.
4. الجاسم، محمود حسن. أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 2004م.
5. _____. تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري، وأبي حيّان، وابن هشام (رسالة دكتوراة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، حلب: جامعة حلب، 1999م.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيد جاد الحق، القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1966م.
8. الحجوي، محمد بن الحسن. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المدينة المنوّرة: المكتبة العلمية، 1977م.
9. الحجي، عبد الرحمن علي. التاريخ الأندلسي، دمشق: دار القلم، ط3، 1987م.
10. الحلواني، محمد خير. أصول النحو العربي، الدار البيضاء: مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، 1983م.
11. الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1979م.
12. ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، القاهرة: الشركة المصرية - مكتبة الخانجي، ط2، 1973م.

13. _____، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تح: محب الدين الخطيب، القاهرة: المطبعة السلفية، 1926م.
14. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط5، 1986م.
15. الزركلي، خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م.
16. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م.
17. _____، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة، 1976م.
18. الشاطبيّ، إبراهيم بن موسى، الإفادات والإنشادات، تح: د. محمد أبو الأجفان، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983م.
19. _____، الاعتصام، تح: عبد الرزَّاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي، 1996م.
20. _____، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى– مكة المكرمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، 2007م.
21. _____، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، تقديم: بكر بن عبد الله، الخُبَر– العقربية (المملكة العربية السعودية): دار ابن عفان، 1997م.
22. الشرتوني، رشيد، مبادئ العربية، بيروت: دار المشرق، ج3، ط9، 1987م/ ج 4، ط17، 1989م.
23. الشيخ عبّود، زهرة عبد الرحمن، التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري (رسالة دكتوراة)، حلب: جامعة حلب، 2007م.
24. _____، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمّام (رسالة ماجستير)، إشراف: د. فخر الدين قباوة، حلب: جامعة حلب، 1999م.
25. عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، عَمَّان: دار وائل، ط2، 2003م.

26. الفاسي، محمد بن الطيّب، فيض شرح الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 2002م.
27. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية)، بيروت: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، د.ت.
28. اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت: مؤسسة الرسالة، وعَمَّان: دار الفرقان، ط2، 1986م.
29. المبارك، مازن، النحو العربي: العلّة النحوية: نشأتها وتطوّرها، بيروت: دار الفكر، ط3، 1981م.
30. المُجاري، محمد، برنامج المُجاري، تح: محمد أبو الأجفان، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982م.
31. مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م/ القاهرة: المطبعة السلفية، 1930م.
32. مراد، يحيى، معجم تراجم أعلام الفقهاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م.
33. المراغي، عبد الله مصطفى، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، القاهرة: الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، د.ت.
34. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، استانبول – تركيا: المكتبة الإسلامية، ط2 ، د.ت.
35. المِقّري، أحمد بن محمد التِّلْمَسانِيّ ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1968م.
36. الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، عَمَّان: دار الشروق، ط1، 2000م.
37. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مُكَرّم، لسان العرب (طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق)، د.ت، القاهرة: المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والأنباء والنشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1900م.